

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩

عرض موجز للمواضيع المقترحة لجدول الأعمال

لمحة

إن الغرض الأساسي للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر هو تحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. ويرمي المؤتمر إلى التأثير في جدول الأعمال الإنساني العالمي ودراسة التحديات الراهنة والمقبلة التي تؤثر في الناس والمجتمعات المحلية ومواطني الضعف التي يعانون منها على أرض الواقع. ويمثل المؤتمر الدولي منبرا أساسيا يجمع كل مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي - التي تُدعى أيضا "الحركة") مع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف والشركاء الرئيسيين من المنظمات الإنسانية لمناقشة قضايا حساسة وقطع تعهدات مشتركة تنطوي على نتائج ملموسة لصالح السكان المتضررين.

وسيعد المؤتمر منها مستقبلياً يتناول تحديات المستقبل ومواطني الضعف، وفقا لما جرى اقتراحه في مذكرة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، ولكن دون إغفال الاحتياجات الإنسانية القائمة. إن المواضيع المقترحة في ما يلي هي مواضيع جامعة تتعلق بموضوع واحد أو أكثر من المواضيع التي سبق اقتراحها للمؤتمر كما ورد ذكره في المذكرة.

ويستند هذا العرض الموجز الذي تقدمه في هذه الوثيقة عن المواضيع المقترحة إلى المعلومات التي استقينها من المشاورات التي دارت في الفترة ما بين سبتمبر وديسمبر ٢٠١٨ حول مذكرة المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. وقد جمعنا هذه المعلومات عبر الاجتماعات الشبكية والجلسات التي خُصصت لهذا الغرض أثناء اجتماعات الجمعيات الوطنية، والمناقشات مع البعثات الدائمة في جنيف والسفراء، والاجتماعات الثنائية مع منظمي المؤتمر والاقتراحات التي قُدمت كتابةً.

وركزت أهم الرسائل التي تم استخلاصها من هذه المعلومات على ضرورة أن يقوم المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون بتسليط الضوء على التحديات الراهنة للعمل الإنساني ومناقشتها، بالإضافة إلى التحديات الجديدة؛ وضرورة تخصيص مكانة أكبر في البرنامج للقانون الدولي الإنساني الذي يُعد أساسيا للمؤتمر الدولي ولأعضائه؛ وضرورة إيلاء أهمية أكبر لمعالجة مواضيع كالهجرة؛ كما ينبغي تعزيز قدرة الحركة على تحسين القدرة على الصمود عن طريق النهوض بصحة المجتمعات المحلية وتقليل أثر الصدمات والمخاطر المناخية والناجمة عن ظواهر الطقس. كما يثبت تلك المعلومات والآراء بوضوح أنه يُنتظر من المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين أن يسعى، خلال كل المناقشات وفي التعهدات المقترحة، إلى بيان الدور الفريد للحركة وقيمتها المضافة فضلا عن نهج عملها الذي يركز على الناس، وبالأخص عند مناقشة مسائل تتناولها اجتماعات دولية متخصصة أخرى.

وقد أشارت التعليقات التي تلقيناها أيضا إلى ضرورة تقليل عدد المواضيع المقترحة لجدول الأعمال وتفادي تنظيم عدد مفرط من الجلسات الجانبية في إطار البرنامج، فقد طرح ذلك صعوبات للوفود الصغيرة في الماضي. غير أن عددا من أعضاء المؤتمر اقترح، في الوقت نفسه، التركيز بشكل خاص على **النوع الاجتماعي والحماية** كموضوع قائم بذاته. ويود منظمو المؤتمر التركيز على أن اعتبارات النوع الاجتماعي والحماية تشكل جزءا لا يتجزأ ومحوريا من العديد من المواضيع المقترحة وسوف تُعالج في كل مناقشات المؤتمر عوضا عن مناقشتها كموضوع بحد ذاته. وبالإضافة إلى ذلك، يظل التزام الحركة بمبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال عند تقديم الحماية والمساعدة لأشد الفئات ضعفا، هي المبادئ التي تسترشد بها الحركة في عملها، ومن ثم المبادئ التي يجب أن يسترشد بها هذا المؤتمر.

ويقترح هذا العرض الموجز مواضيع للنقاش ولاتخاذ قرار في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، ويشير إلى الأجزاء الرسمية من جدول الأعمال فقط، ولا يتضمن تفاصيل عن المواضيع التي سنناقش في المناسبات الجانبية والمعارض، وما إلى ذلك.

احترام القانون الدولي الإنساني وتطبيقه

تمثل حماية الناس في النزاعات المسلحة صميم القانون الدولي الإنساني، وهي أحد العناصر الأساسية والحاسمة لعمل الحركة من أجل إنقاذ الأرواح. ولما كان المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون المحفل الدولي العالمي الرئيسي لمناقشة المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، فسيُندعى إلى دراسة خطة عمل مدتها أربع سنوات بشأن تنفيذ الجمعيات الوطنية لهذا القانون. وستُناقش هذه الخطة ويُقترح اعتمادها في قرار. وقد وُضعت هذه الخطة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، من أجل تحسين حماية ضحايا النزاعات المسلحة عن طريق الوفاء بالتزامات القانون الدولي الإنساني بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، ستُذكر خطة العمل المقترحة بالمبادئ الأساسية الرئيسية للقانون الدولي الإنساني وقواعده وتُقترح على الدول والجمعيات الوطنية اتخاذ تدابير فعلية وعملية لتحسين تطبيق القانون الدولي الإنساني (كنوسيع نطاق التصديق على المعاهدات وتطبيقها ونشرها بشكل نشيط، والتدريب، وتعزيز عمل اللجان الوطنية المكلفة بالقانون الدولي الإنساني).

وسيقدّم تقرير وقائعي، بشكل منفصل عن خطة العمل، عن العمل المنجز خلال النقاش الحكومي الدولي الذي دار حول تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، متابعة للقرار رقم ٢ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون في سنة ٢٠١٥. ومن المقترح أن يؤخذ التقرير الوقائعي في الاعتبار في قرار عام ("قرار شامل") يعتمده المؤتمر.

وبالإضافة إلى ذلك، سيُندعى أعضاء المؤتمر والمشاركون فيه إلى مناقشة كيفية انطباق القانون الدولي الإنساني على المواضيع الراهنة والعصرية والجديدة التي تميز النزاعات المسلحة الحالية. وسيتركز هذا النقاش على التقرير الفصلي للجنة الدولية بعنوان " القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة". ويمكن أن تتضمن المسائل المعروضة للنقاش كيفية معالجة القانون الدولي الإنساني للتحديات التي تطرحها الوسائل التكنولوجية والأسلحة الجديدة، مثل الهجمات الإلكترونية والمركبات الطائرة بلا طيار المسلحة والأجهزة الآلية الذكية المسلحة، والأسئلة القانونية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والإرهاب. ويمكن للمؤتمر أيضا أن ينظر في علاقة هذا الموضوع بالنقاشات المقترحة حول التعرض للضرر في المناطق الحضرية ونتيجة للتغيرات الرقمية.

تغيير أنماط التعرض للضرر

← الحصول على الخدمات الأساسية

تلعب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دورا أساسيا في ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية في كل مكان. ومن شأن الاستفادة من كل إمكانيات العاملين والمتطوعين الصحيين في المجتمعات المحلية، مثلا، أن يساهم بالتحديد في تحسين الصحة على الصعيد العالمي، وتعزيز المراقبة العالمية للجوائح ومكافحتها، وتسهيل الاستفادة من خدمات الصحة الأساسية الأخرى. ويمكن تنظيم نقاش في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حول طرق دعم وتشجيع دورهم وضمان الجودة والمساءلة المناسبتين في الوقت ذاته، بما في ذلك عبر توضيح دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة في مجال الصحة العامة على الصعيد الوطني. كما ينبغي مناقشة سلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافقها وأمنهم، حيث يظل هذا الموضوع من الشواغل الرئيسية للحركة.

وسيُكرس قرار للالتزامات المحددة التي ترمي إلى تلبية الاحتياجات في مجال **الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي** الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. وينتظر أن تعترف الالتزامات المقترحة بالأهمية الأساسية للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في إنقاذ الأرواح وصون كرامة الأشخاص في الأزمات الإنسانية وضمان شملهم بنظم الاستجابة العاجلة الوطنية والدولية. ويمكن أيضا اقتراح قطع تعهدات منفصلة في ما يتعلق بدور مكونات الحركة في **مراقبة الجوائح العالمية ونظم مكافحتها**، على المستوى العالمي وعلى المستوى الوطني أيضا بشكل يتماشى مع الأطر العالمية من قبيل اللوائح الصحية الدولية.

إن المناطق الحضرية، وبالأخص المناطق الحضرية التي تفتقر إلى التخطيط، تعاني بشكل خاص من الآثار الضارة للكوارث وتغير المناخ والنزاعات المطولة والجوائح. ويقترح تنظيم نقاش حول التدابير الفعلية التي من شأنها أن تقلل من درجة تعرض فقراء المدن للضرر، وعلى الأخص المهاجرين والنازحين، وكذلك الأفراد الذين يعانون من النزاعات والعنف في المدن وأولئك الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والأحياء العشوائية، ولا سيما في ضوء التعهدات التي وردت في الخطة الحضرية الجديدة. وفي إطار هذا الموضوع، يمكن التفكير في طريقة تحسين القدرات الفردية والجماعية على الاستجابة بسرعة للتحديات الإنسانية في المناطق الحضرية، وطريقة المشاركة معاً في التخطيط الحضري والاستثمارات التي تساهم في تقليل المخاطر في المستقبل وتسلط الضوء على القيمة المضافة لمكونات الحركة تمسحياً مع مهام كل منها.

وتقوم مكونات الحركة بتكثيف جهودها الرامية إلى تلبية احتياجات المهاجرين والنازحين إلى الحماية والمساعدة بصرف النظر عن وضعهم القانوني. ومع الاعتراف بوجود عدد من الأطر القانونية واتجاه الحركة طرقاً مختلفة لتلبية احتياجات المهاجرين والنازحين، يمكن أن يدرس المؤتمر الطريقة التي يمكن بها للحركة أن تعمل مع الحكومات على تلبية هذه الاحتياجات بمزيد من الفعالية، بما في ذلك عن طريق إنشاء مراكز لتقديم الخدمات الإنسانية على سبيل المثال. ويمكن للمؤتمر، في إطار هذا الموضوع، أن تناقش مسألة الحاجة إلى صون وحماية الحيز الإنساني اللازم لمساعدة هذه الفئة من السكان. ويمكن له أيضاً أن يركز على دراسة إمكانيات تعاون الحركة مع الدول للوفاء بالتعهدات التي قطعت في القرار رقم ٣ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، فضلاً عن خطة عمل سنة ٢٠١٨ عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنازحين الداخليين. وسياسة الحركة لسنة ٢٠٠٩ بشأن النزوح الداخلي التي سيحتفل هذه السنة بمرور عشر سنوات على اعتمادها.

← الآثار الإنسانية لتغير المناخ

يُسجل العالم اليوم زهاء ٤٠٠ ظاهرة مناخية حادة كل سنة، أي أربع مرات أكثر من الظواهر المناخية الحادة المسجلة في السبعينات. وإن أشد الناس تعرضاً للخطر وتضرراً هم أفقرهم وأكثرهم عرضة لهذه الظواهر ومن يملك أقل الموارد لمقاومة آثار تغير المناخ، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في ظل النزاعات والعنف وانعدام الأمن. ويمكن، في إطار مناقشة حول هذا الموضوع، دراسة أفضل طريقة يمكن بها لمختلف مكونات الحركة أن تعمل معاً وفقاً لتفويض وقدرات كل منها من أجل السكان المعرضين للخطر والمتضررين، ومع السلطات والشركاء الآخرين من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية. ويمكن أن تتضمن تلك الأعمال مراعاة الاعتبارات المناخية في تحليلاتها وبرامجها، وضمان التمويل اللازم للتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز القوانين والسياسات المناسبة وذلك تماشياً مع تعهدات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والحوارات المنظمة في إطار مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ.

وينتظر أن تستند التعهدات التي ستُتخذ في قرار مقترح إلى بحوث مقارنة ومشاورات عالمية مستفيضة مع المسؤولين عن إدارة الكوارث والمنظمات الإقليمية والجمعيات الوطنية وغيرها من المنظمات الإنسانية بشأن كيفية مساهمة قوانين الكوارث وسياساتها في تعزيز التأهب والاستجابة الفعليين. وسوف تعرض استنتاجات هذه البحوث في شكل دراسة وقائمة جرد جديدة بشأن التأهب للكوارث والاستجابة لها والقوانين المتعلقة بها.

وينتظر أن يوصي مشروع القرار المقترح بالخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول لضمان أكبر فعالية ممكنة لقوانينها المتعلقة بإدارة حالات الكوارث وأن تساعد على مواجهة الآثار الإنسانية لتغير المناخ، وتصميمها بشكل يضمن عدم إغفال الأشخاص المعرضين للضرر. والتركيز كذلك على حماية الأطفال، ومكافحة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتقديم الدعم المخصص للمعوقين وكبار السن، وإيلاء الاهتمام اللازم بفئات السكان الأخرى التي يغلب إغفالها، كما بينه "التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠١٨".

اعتمدت الدول في السنوات الأخيرة عدداً من الأطر العالمية الكبرى، التي أشير إلى بعضها أعلاه، الغرض منها تحديد أسلوب الاضطلاع بعمل جماعي في مجالات العمل الإنساني والإنمائي المهمة. وتضم هذه الأطر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (وأهدافها للتنمية المستدامة)، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، واللائحة الصحية الدولية، والاتفاق

العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين. ودون السعي إلى النظر في المضمون الجوهري لهذه الأطر، يمكن للقرار المحتمل أن يقترح تحديد المساهمات الخاصة لمكونات الحركة، المتماشية مع مهامها وقدراتها، في تنفيذ هذه الأطر وتشجيع التعاون بين الحركة والدول وشركاء آخرين من أجل بلوغ الأهداف المشتركة.

← الانتقال إلى العصر الرقمي

لقد ساهم التطور السريع للتكنولوجيا واستخدام البيانات والأخذ بالتكنولوجيا الرقمية في السنوات الأخيرة في تحويل جوانب عديدة من المجتمع، وكان له وقع كبير على طريقة دعم الصليب الأحمر والهلال الأحمر لأشد الناس ضعفا. ويمكن تنظيم نقاش في المؤتمر الدولي يدرس الطريقة التي يمكن بها للحركة أن تعمل مع الدول على تعزيز الآثار الإيجابية للتحويلات الرقمية وفي مجال البيانات والتقليل من آثارها السلبية على المجتمع، والتركيز بشكل خاص على ضمان عدم تفاقم تهميش الأشخاص الضعفاء أو إغفالهم. ويمكن أن يشمل هذا النقاش فرص ترويج روح الريادة المجتمعية والبحث والابتكار في سياق الانتقال إلى العصر الرقمي. كما يمكن أن يتناول إمكانيات استغلال الفرص الجديدة على أفضل وجه، بما في ذلك عن طريق بذل جهود لردم الفجوة الرقمية عن طريق تعزيز القدرات والتعليم الرقمي وتوفير البنى التحتية الرقمية وغيرها من الموارد. وأخيرا، يمكن للمؤتمر أن ينظر في خصائص المخاطر الرقمية والافتراضية في قطاع العمل الإنساني، مثلا في ما يتعلق بتبادل المعلومات في ظروف شديدة الحساسية.

وستتطلع تعهدات فعلية في إطار قرار مقترح عن إعادة الروابط العائلية. ويهدف هذا القرار إلى تعزيز علاقة الثقة والتعاون بين الدول والحركة في مجال إعادة الروابط العائلية والجوانب المتعلقة بحماية البيانات، والتركيز بشكل خاص على التدابير الفعلية لمنع انفصال أعضاء الأسرة واختفائهم، والكشف السريع عن مصير الأشخاص المختفين ومكان وجودهم. وينتظر أن يطلب القرار المقترح من الدول الاعتراف بأن معالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك تبادلها بين مكونات الحركة دون عائق، يعتبر أمرا أساسيا لتوفير خدمات إعادة الروابط العائلية بدافع إنساني بحت، ويكنسي أهمية حيوية للأشخاص المعنيين.

الثقة في العمل الإنساني

إن ثقة الناس والمجتمعات في الحركة تمثل أكبر ميزة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. فنتعمد إمكانية وصول الحركة إلى المستفيدين من خدماتها وحصولها على الدعم والاحترام، على هذه الثقة. وللمحافظة على هذه الثقة في العمل الإنساني لا بد من بذل جهود من قبل المنظمات الإنسانية والدول نفسها التي اعترفت منذ وقت بعيد بأهمية العمل الإنساني المحايد والمستقبل وغير المتحيز.

ويمكن تنظيم نقاش حول هذا الموضوع لاستكشاف أفضل طرق تعاون مكونات الحركة والدول وشركاء آخرين مع بعضهم للمحافظة على الثقة في العمل الإنساني الملتزم بالمبادئ، والتركيز بصفة خاصة على المساءلة ووضوح حيز العمل الإنساني والروابط بين هذه المجالات.

ويجب أن تخضع الحركة للمساءلة أمام الناس الذين تساعدهم في المقام الأول، ويجب إشراكهم بالكامل في اتخاذ قراراتنا، ويجب أن يكونوا واثقين من وجود الضمانات الكافية في الحركة لكفالة أعلى معايير النزاهة والجودة. ويمكن أن تشمل المناقشات الخطوات التي اتخذتها الحركة ومنظمات أخرى في قطاع العمل الإنساني مؤخرا، وأفضل طريقة لمشاطرة ومعالجة المخاطر التي يتعرض لها العمل الإنساني.

والعنصر الأساسي الآخر اللازم للاحتفاظ بالثقة هو ضمان الحيز اللازم للحركة وغيرها من المنظمات الإنسانية كي تعمل بطريقة تلتزم بالمبادئ. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تطبق الحركة المبادئ الأساسية بطريقة ثابتة وصارمة، وأن تدرس الدول وقع سياساتها على العمل الإنساني. كما يتطلب استثمارا مشتركا في ضمان قدرة مكونات الحركة على المحافظة على الثقة وترسيخها من أجل الاضطلاع بمهمتها، ولا سيما على المستوى المحلي.

التقارير المرحلية

تقدم القائمة التالية لمحة عن المواضيع المختارة التي تتطلب رفع تقارير مرحلية إلزامية في إطار متابعة المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين المنعقد في سنة ٢٠١٥. ويجب تقديم هذه التقارير كتاباً وستؤخذ في الاعتبار خلال الجلسة العامة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

- تقرير مرحلي عن القرار رقم ١ "تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم" (32IC/15/R1)
- تقرير مرحلي (اختياري) عن القرار رقم ٢ "تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني" (32IC/15/R2)
- تقرير مرحلي عن القرار رقم ٣ "العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك على منعه ومواجهته" (32IC/15/R3)
- تقرير مرحلي عن القرار رقم ٥ "سلامة المتطوعين والموظفين الإنسانيين وأمنهم" (32IC/15/R5)
- تقرير مرحلي عن القرار رقم ٨ "تنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدم الإسرائيلية" (32IC/15/R8)
- تقرير استعراضي عن تنفيذ قرارات وتعهدات المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.

المسائل الإجرائية

- انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر وإنشاء الهيئات الفرعية (اللجان، لجنة الصياغة)
- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

كيف يمكنكم المساهمة في تحديد جدول أعمال المؤتمر الدولي ومضمونه

ستساهم المناقشات مع أعضاء المؤتمر والمراقبين خلال سنة ٢٠١٩ في توضيح المواضيع التي سبق ذكرها ومضمون القرارات والمناقشات المقترحة لكي تعكس أهم الشواغل الإنسانية وأشدّها إلحاحاً بالإضافة إلى حلولها الممكنة.

يرجى اعتبار هذه الوثيقة بمثابة دعوة للمشاركة معاً وتشكيل مضمون القرارات والمناقشات المقترحة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. ويعول منظمو المؤتمر على المشاركة الفعالة للأعضاء جميعاً، بمن فيهم المراقبون، لكي يعكس جدول الأعمال الواقع الإنساني في الميدان، ولكي تساعد نتائجه على الاضطلاع بعمل فعلي.

وبموجب النظام الداخلي للمؤتمر الدولي، الوارد في النظام الأساسي للحركة، ستجري صياغة جدول الأعمال المؤقت الذي ينتظر تعميمه في شهر يونيو ٢٠١٩ في ضوء التعليقات التي نستلمها على هذه الوثيقة.

وسيصاغ مضمون القرارات التي ينتظر أن يعتمدها المؤتمر الدولي لسنة ٢٠١٩ في إطار عدة جولات من المشاورات، بما في ذلك في إطار اجتماع تحضيرى يعقد في ٢٧ و٢٨ يونيو ٢٠١٩ في جنيف ويكون مفتوحاً لأعضاء المؤتمر الدولي كافة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع سيلى اجتماع المستشارين القانونيين السنوي للجمعيات الوطنية. وستدعى كل الجمعيات الوطنية والبعثات الدائمة في جنيف إلى حضور الاجتماع. ويمكن، وفقاً لتقدير قادة الجمعيات الوطنية، أن يشارك المستشارون القانونيون بدورهم في الاجتماع التحضيري. وسوف نوافيكم عن قريب بمزيد من التفاصيل حول الاجتماع التحضيري.

ويشجع منظمو المؤتمر الأعضاء كافة على التعبير عن اهتمامهم بالعمل معاً لتشكيل مضمون المناقشات المقترحة، بما في ذلك ضمن أفرقة عمل مكرسة لمواضيع محددة. وستدعى المنظمات الشريكة بصفة مراقبين للمشاركة في تشكيل هذه المناقشات إلى جانب أعضاء المؤتمر.

وسيجري تنظيم عدد من المناسبات الجانبية في إطار جدول الأعمال غير الرسمي للمؤتمر يمكن فيها مناقشة مواضيع تهم أعضاء المؤتمر (عملاً بالنظام الأساسي للحركة والنظام الداخلي للمؤتمر، بما في ذلك القاعدة التي تقضي "بألا يدخل أي متحدث، في أي وقت من الأوقات، في مجالات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو إيديولوجي". وينبغي أن تكون المناسبات الجانبية ذات علاقة بالمواضيع العامة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين المعروضة أعلاه. وسوف نوافيكم بمزيد من المعلومات عن المناسبات الجانبية في حينه.

يظل الموقع الشبكي للاجتماعات الدستورية المصدر المركزي لجميع المعلومات المتعلقة بالمؤتمر الدولي. لذا، يرجى الاطلاع عليه بانتظام للحصول على المزيد من المعلومات وآخر الوثائق والمشاركة في تحضير الاجتماع.

<http://rcrcconference.org/>

يرجى إرسال مساهماتكم ومدخلاتكم بشأن المواضيع المقترحة لجدول الأعمال إلى العنوان التالي:

conferences@rcrcconference.org.